مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

الوجه الحسن في الأسماء المرفوعة دراسة تحليلية

مازن بندر محسن
أ.د سلام موجد خلخال
مديرية تربية كربلاء المقدسة

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 2025 /5/13
تاريخ القبول 2025/7/2
تاريخ النشر 2025/7/24

الكلمات الرئيسية:

الوجه الحسن، النحو التحليلي، الجمال النحوي

المستخلص باللغة العربية:

يتناول البحث ظاهرة "الوجه الحسن في الأسماء المرفوعة"من منظور نحوي تحليلي، عن طريق تسليط الضوء على الأوجه الإعرابية التي يُعَدّ اختيارها مستحسنًا من حيث الجمال النحوي أو البلاغي أو السياقي، ويهدف البحث إلى بيان المعايير التي تجعل أحد الأوجه النحوية في رفع الاسم أفضل من غيره، في أيٍّ من المواطن النحوية سواء أكان ذلك في الفاعل، أم المبتدأ، أم الخبر، أم غيرها، إذ تضمن البحث الحديث عن المحاور التالية: 1. الإخبار عن النكرة بنكرة 2. بناء الفعل على الاسم 3. ارتفاع الاسم بعد إذا الفجائية 3. رفع الاسم بالابتداء بعد ألف الاستفهام 5. رفع الاسم بعد الفعل المضمر المستعمل إظهاره 6. الابتداء بالنكرة من غير أن تسبق بوصف أو نحوه .

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي القائم على تتبع شواهد النحويين التي ذكروا فيها محل الحُسن في نصوصهم معززاً إياها في كثير من الأحيان بشواهدَ من القرآن الكريم، والشعر العربي، وتحليلها في ضوء آراء النحويين القدامى، ويلجأ أحيانا إلى آراء المحدثين وبيان مدى توافقها أو تباينها معهم.

وخلص البحث إلى أن لفظة (الحسن) ترتبط بإجازة الكلام التي ذكرها سيبويه فهي أحدى المراتب التي جوّز معها استقامة الكلام ، وانَّ "الوجه الحسن" ليس دائمًا هو الأشهر أو الأكثر شيوعًا، بل قد يرتبط بجمال التركيب، أو انسجام المعنى، أو بلاغة التعبير، كما أن الحُسن يكون في بعض الأحيان هو الوجه القياسي ويترتب عليه موازاة مرتبة الحسن لمرتبة الصحيح وليست بالضرورة أن تأتي بدرجة أدنى منها.

doi: xx.xxxx

1. المقدمة

يُعَدُّ علم النحو من أركان علوم العربية، به يُعرف وجه الكلام وصحته، وعن طريقه يتبيَّن الإعراب والتركيب والمعنى، ومن أبواب النحو ما يتعلق بـ الأسماء المرفوعة، ولمّا كانت مواضعها تحتمل أكثر من وجه إعرابي في بعض السياقات، نشأ مفهوم "الوجه الحسن" الذي يُعنى باختيار الأوجه الإعرابية الأفضل من حيث المعنى أو السياق أو الذوق البلاغي.

وعُنيَ النحويون القدماء واللغويون بمسألة تعدّد الأوجه، وميّزوا بين الجائز والممتنع، والمقبول والحسن، فكان للذوق اللغوي والبلاغي دور في ترجيح بعض الأوجه على غيرها، من هنا تنبع أهمية هذا البحث الذي يدرس موضوع "الوجه الحسن في الأسماء المرفوعة" بوصفه دراسة تحليلية تهدف إلى الكشف عن ضوابط الحسن في الإعراب، وبيان أبعاده النحوية والبلاغية.

2 ومن مواضع الحسن في الأسماء المرفوعة:

1. الإخبار عن النكرة بنكرة

وجه القياس عند النحويين في المبتدأ أن يكون معرفة، والإخبار عنه بنكرة ،لأن النحو"علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[1] وعلّة مجيء المبتدأ معرفة ذكرها النحويون ،قال ابن الخباز:"حق المخبر عنه أن يكون معرفة لكونه أتم فائدة، وحق الخبر أن يكون نكرة, لأنه مجهول, ولأن المخبر به شبيه بالفعل والفعل نكرة"[2].

والمبتدأ في عرف النحويين معتمد البيان وإذا جاء نكرة لا يفيد الإخبار عنها فقول ابن الخباز بأنه (أتمّ فائدة) لإرادة هذا المعنى وعلة تنكير الخبر لشبهه الفعل من حيث كونه معتمد الفائدة أي أن محل الفائدة يكمن فيه وتنكير الفعل إنما هو لعدم إمكانية تعريفه .

ولكنَّ هناك وجهاً آخر مستحسناً على غير القياس يكون فيه المبتدأ نكرة ، ذكره سيبويه في باب أطلق عليه (الإخبارُ عن النكرةِ بنكرةٍ)، وساق فيه بعض الأمثلة التي تسوغ الابتداء بالنكرة إذ قال:"وذلك قولُك: ما كانَ أَحَدٌ مثلَكَ وما كانَ أحدٌ خَيراً مِنكَ، وما كانَ أَحَدٌ مجترئاً عَليكَ ، وإنّما حَسُنَ الإخبارُ ههُنا عنِ النكرةِ حيثُ أردْتَ أن تنفيَ أن يكونَ في مِثلِ حالِهِ شيءٌ أو فوقَهُ، ولأنَّ المُخاطَبَ قد يحتاجُ إلى أن تُعلمَهُ مثلَ هذا ، وإذا قُلتَ كان رجلٌ ذاهِباً فليسَ في هذا شَيءٌ تُعلِمَهُ كانَ جَهِلَه، ولو قُلتَ كانَ رجُلٌ من آلِ فلانٍ فارِساً حَسنٌ؛ لأنَّهُ قد يحتاج إلى أن تعلمَهُ أنَّ ذاك في آل فلانٍ وقد يجهله"[3]، ويتضح من الأمثلة الواردة ذات الكون المنفى في النص المذكور آنفاً استحسان سيبويه الابتداء بالنكرة هو نفي العموم فالنكرة دالة على العموم في سياق النفي ، وجاء على هذا المعنى قوله تعالى :ﱡ ﱠ[4].

وساق المثال الآخر في قوله (كان رجل ذاهباً) وبيّن عدم جوازها لانتفاء معنى العموم فيها [5]، أمَّا في قوله (كان رجلٌ من ال فلان فارساً) فالنكرة هنا خصصت بالوصف لذا حَسُنَ الابتداء بها ، ففي تعميم النكرة أو تخصيصها تحصل الفائدة التي هي غرض الكلام ، وحصول الفائدة هنا بالإخبار عن النكرة يتوقف على قرينة معنوية عن طريق تعميم النكرة فضلاً على قرينة أخرى لفظية عن طريق تخصيص هذه النكرة [6].

وقد ذكر ابن مالك مسوّغاتٍ عدَّةٍ للابتداء بالنكرة وصلت عنده الى ثمانية عشر[7]، وتجاوز هذا العدد غيره من المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعا [8].

وعند التمعن في كلام سيبويه وبيانه إفادة الكلام التي حَسُنَ الاخبار بالنكرة عن طريقها في النص السابق نجده يلجأ لتفسير المعنى عن طريق آلية الحوار بين متكلم ومخاطب أراد من خلاله تجسيد حالة الجملة ، ففي قوله السابق (أردْتَ أن تنفيَ أن يكونَ في مِثلِ حالِهِ شيء أو فوقُه) يحرص على إظهار إرادة المتكلم وما يترتب عليها من أثر في اختيار التركيب النحوي المناسب للموقف الذي يتكلم فيه ، فقد تتجه هذه الإرادة الى الابتداء بالنكرة ووضعها في سياق نفي ليدل هذا المبتدا النكرة على الإفادة المطلوبة كما ذكر من أمثلة (ما كانَ أَحَدٌ مثلَكَ، وما كانَ أحدٌ خيراً مِنكَ، وما كانَ أَحَدٌ مُجترِئاً عليكَ) وكذلك بتخصيص النكرة في قوله :(كان رجل من ال فلان فارسا) فترك للمتكلم حرية اختيار التركيب الملائم للتعبير عن مقصديته ليعلم المخاطب بشيء كان قد جهله .

2. بناء الفعل على الاسم

البناء يكون بإعمال الاسم في الفعل الواقع بعده؛ أي جعل هذا الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم، والحد في الجملة الفعلية هو تقدم الفعل لإعماله في الاسم فيما بعده، فالفعل هو المسند إليه يقول سيبويه:" فإن قُلتَ: ضربتُ زيداً، وهو الحدُّ؛ لأنّكَ تريدُ أن تُعمِلَهُ وتحملَ عليه الإسمَ كما كانَ الحدُّ ضَربَ زيدٌ عمراً، حيثُ كانَ زيدٌ أوّ ما تشغَل به الفعلَ ، وكذلك هذا إذا كان يَعمَل فيه"[9] وقصد سيبويه بالحدِّ أنَّه الأصل، لذا ساق المثالين في قوله (ضربتُ زيدا) و(ضرب زيدٌ عمرا) لبيان إعمال الفعل بالاسم الواقع بعده فاعلاً كان أو مفعولاً.

وهناك وجه آخر غير الأصل المذكور يكون بتقديم الإسم الذي من حقِّه إشغال الفعل له؛ لفائدةٍ دلاليَّةٍ ، واستحسن سيبويه هذا الوجه شريطة إشغال الفعل بضمير يعود على هذا الاسم المقدَّم الذي يرتفع بالابتداء لتقدُّم رتبته بدلاً من نصبه حين يتأخر[10] ، ومثّل له بقوله (زيدٌ ضربتُهُ)، والفائدة من رفع الاسم المقدَّم على الفعل في هذا الموضع وأمثاله ، وجعله مبتدأً؛ أن يكون هو المحور الذي يدور حوله الكلام بحكم أنه (معتمد البيان) ، يقول عبد القاهر الجرجاني في شأنه:"واعلمْ أَنَّا لم نَجدْهُم اعْتَمدوا فيه شيئاً يَجري مَجرى الأَصْل، غيرَ العنايةِ والاهتمامِ"[11] ، أمَّا إذا نُصِبَ فإنَّ مدار الكلام يكون حول المتكلم حتى وإنْ تقدم هذا المنصوب، فتقديمه يكون لغرض الاهتمام فقط ، يقول الزجاجي :" قال أبو العباس:الفرقُ بينَ: ضَربتُ زيداً وزيدٌ ضربتُهُ، أَنَّكَ إذا قلتَ: ضَربتُ زيداً، فإنَّما أردْتَ أن تُخبرَ عن نفسِكَ، وتثبتَ أينَ وقعَ فعلُكَ، وإذا قلتَ: زيدٌ ضربتهُ، فإنَّما أردتَ أن تُخبرَ عن زيدٍ"[12].

وهناك وجه آخر للجملة يكون بنصب (زيد) على أنَّه مفعول انتصب بفعلٍ مضمرٍ لا بالفعل المتأخر؛ لانشغاله بالضمير، ولكنَّ هذا الوجه ليس من الحُسنِ كما في الأول، لأن فيه ما يطيل الكلام من غير لازم[13]. ويتساوق مع هذا الرأي ما جاء في الدرس اللغوي الحديث الذي يرى أن أصل الجملة(الفعل + الفاعل + المفعول به) يمثل الترتيب الأساسي لعناصر البنية العميقة وأن الجملتين الفعلية والاسمية ترتبطان بعلاقة وثيقة عن طريق علاقة تحويلية بينهما تتيح إنتاج الجمل الأصولية(الصحيحة نحوياً) وتمنع إنتاج الجمل غير الأصولية(غير

الصحيحة نحوياً) من خلال بعض التحويلات التي تطرأ على الجملة، فهي تتضمن تحويلاً يكون بإبدال موقع الاسم (المفعول به) مكان الفعل ويترك خلفه ضميرا عائدا إليه [14]فعلى هذا تكون البنية العميقة لجملة(زيدٌ ضربته) كالتالي :

– ضربتُ زيداً تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء = زيد ضربت زيداً < +ضمير>

– البنية السطحية = زيدٌ ضربته

وقد ورد الوجهان في قوله تعالى:ﱡ خم □ □ □ سم □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﱠ[15] في قراءة من قرأ (ثمود) بالرفع والنصب [16] واستُحسِنَ وجه الرفع فيها عند سيبيويه والنحويين للسبب المذكور آنفا.

3. ارتفاع الاسم بعد(إذا) الفجائية

هذه الأداة تستعمل على ضربينأولهما: مجيؤها ظرفاً للزمان المستقبل وفي هذه الحالة تكون للمجازاة أي؛ يدخل فيها معنى الجزاء لذا لا يجوز إيلاؤها بـ(اسم) على أنه مبتدأ؛ لأن الجزاء بالفعل أولى منه في الاسم، وإذا وليها اسم فإنَّه على إضمار فعل بعدها، قال سيبويه:"ومِمّا يَقبحُ بعدهُ ابتداءُ الأسماءِ ويكونَ الإسمُ بعدَهُ إذا أوقعتَ الفعلَ على شيءٍ من سَببه نَصباً في القياس: إذَا، وحَيثُ تقولُ: إذا عبدُ اللهِ تلْقاه فأكرِمْهُ، وحيثُ زيداً تجدهُ فأكرِمْه؛ لأنّهما يكونانِ في معنى حُروفِ المجازاةِ، ويقبحُ إن ابتدأتَ الإسمَ بعدَهما إذا كان بعدَه الفعل لو قلتَ: اجلسْ حيث زيدٌ جَلَسَ وإذا زيدٌ يجلسُ كان أقبحَ من قولك: إذا جلس زيدٌ وإذا يجلسُ، وحيث يجلسُ، وحيث جلس، والرفع بعدهما جائزٌ؛ لأنك قد تبتدئ الأسماءَ بعدهما فتقولُ: اجلسْ حيثُ عبدُ الله جالسٌ، واجلس إذا عبدُ اللهِ جلسَ"[17] وقوله : إنَّ الرفع بعد (إذا) جائز، يقصد أنَّه على إضمار فعل يلي الأداة يرتفع به الاسم الظاهر[18].

والضرب الثاني من(إذا) تسمى إذا الفجائية، وتختلف هذه عن الأولى من حيث المعنى والعمل؛ فمن حيث المعنى فإنَّها لا جزاء فيها، بل فيها معنى المفاجأة لذا لم تُصدّر كالأولى؛ لأنَّ حروف الجزاء حقُّها الصدارة في الكلام، وذكر سيبيويه أنَّها حالية بخلاف الأولى التي تكون للزمان المستقبل[19]، وأمَّا من حيث العمل فيليها اسم مرفوع لا فعل (ظاهر أو مضمر) وهي التي ذكرها سيبويه بقوله:"ولإذا مواضع آخر يحسن ابتداءُ الاسم بعدها فيه. تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرتُ فإذا زيدٌ يذهبُ، لَحُسنَ"[20].

واتفق العلماء على أنَّ مابعد (إذا) الفجائية اسم مرفوع على الابتداء بيد أنَّ اختلافهم في ماهيتها من حيث كونها اسماً أو حرفاً أو من قال بزيادتها ، فالمبرد يرى أنَّها ظرف مكان ، وهي تسد مسد الخبر للاسم الواقع بعدها ، وإذا ولِيَ الاسمُ المرفوعُ اسماً آخرَ فيُنصب على الحالية لذا استحسن قوله: خرجت فإذا زيد قائماً، بنصب (قائم) على الحالية ، وهي تقع في جواب الجزاء وتغني عن الفاء الرابطة للجواب إذا كان جملة اسمية[21]، وقد تدخل في جواب (إذا) التي بمعنى المجازاة كما في قوله تعالى:ﱡ خج لم لى لي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ نم نى □ □ □ ﱠ[22] ، وإحلالها محل الفاء يأتي من كون المفاجأة تعقب السابق لها ، فيكون لها معنى التعقيب، وينصبها بعض البصريين على الظرفية وما بعدها مبتدأ وخبر وهي هنا اسم[23] ووجه تباين الرأيِ بين البصريينَ والكوفيينَ في مسألةِ رفعِ الإسم بعد (إذا) الفجائية : أنَّ البصريين يرفعونه على الابتداء لأنها لا تعمل فيما بعدها على حين أن الكوفيين يرفعونه على الابتداء على أن يكون خبره (إذا) باعتبارها ظرف مكان وتعمل فيما بعد الاسم عمل الأفعال التي تنصب مفعولين فتنصبه ، وهناك من قال بحرفيتها وهو الاخفش ، وتبعه ابن مالك الذي استدلَّ على ذلك من أوجه عدة ذكرها في كتابه[24].

وما خفي على ابن مالك في استدلاله بحرفيتها أن القائلين بظرفيتها نظروا إلى معناها وإنها شبهت بالظرف لا ظرف حقيقي ، قال السيرافي :" وقد كان بعض النحويين البصريين: يجعل (إذا) بمنزلة الحضرة والمكان، فإذا قلت: (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ)، كأنَّه قال:(فحضرتي زيدٌ قائمٌ)، و(زيد) مرفوع بالابتداء و(قائم) خبره، و(حضرتي) في موضع نصب بـ(قائم)، كما تُنتصَب ظروف المكان، قال: ويجوز أن تقول:(خرجت فإذا زيد) فتجعل (زيداً) مبتدأ، و (إذا) خبره، كأنه قال: (بحضرتي زيد) "[25] فهو يطلب معناها بإنها نزلت منزلة ذلك الشيء فهو من باب التشبيه بالمكان فاختار لفظه (كأنه) ليدل على التشبيه لهذا الشيء ، وكذلك تشبيهها بالفاء الرابطة إنَّما حلَّت محلَّها لتشابه معناها وهو التعقيب فهي على تقدير الفاء لا الفاء نفسها، وتنزيل الشيء منزلة آخر لا يعني وجوب أنَّه أصبح هو ذاته ، ولو كان الأمر كذلك كما ذكر ابن مالك لجاءت عند السيرافي في شرحه للكتاب فعل واسم في ذات المحل ؛لأنَّه ذكرها بمنزلة الاسم مرة كما ذكرنا في القول السابق، وهي ومابعدها بمنزلة الفعل مرة أخرى في قوله :" وقوله تعالى:(**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ)**[26] ، كأنَّه قال: (قنطوا) فـ(إذا) وما بعدها بمنزلة فعل" [27].

4. رفع الاسم بالابتداء بعد ألف الاستفهام

من حقِّ حروف الاستفهام إيلاؤها الفعل؛ لإنَّ الاستفهام فيها إنَّما يكون عن الفعل؛ لأنه ما يُجهَل عمله فعندما نقول: أ زيد قام؟ فالشك يدور حول القيام لا في ذات الاسم كونه معلوم لدى السامع [28] ، وشُبِّهت بحروف الجزاء من حيث ايلائها بفعل الشرط الذي قد يقع، وقد لا يقع ، وعِلَّة كراهة وقوع الاسم كونه يدل على الثبوت لا التغيير كما الفعل، ولكنَّ سيبويه له رأيٌ آخرَ في مسألة الاستفهام إذ جوَّز في (ألف الاستفهام)

منها أن يليَ الاسمُ الأداةَ إذا تأخر عنه الفعل الذي يكون مرفوعاً عنده بالابتداء قائلاً: " وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز، كما جاز ذلك في (هلا)، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره " [29] وعلل استحسانه هذا بأنَّ ألف الاستفهام (الهمزة) هي أصل الاستفهام ولا تخرج عن هذا الأصل، لذا تدخل على جميع مواضع الاستفهام من إيجاب ونفي وتصور وتصديق[30]، مما يمنحها قوة ليست في غيرها مما حدا بسيبويه تشبيهها بـ(إن) من الأدوات فتختص بموضع ؛ فهل للتصديق فقط وباقي الأدوات للتصور فقط ، فضلاً على أنَّ حدَّ كلٍّ منها لمعنى مُعيَّن وأنها تاتي للاستفهام وغيره ، لذا تطرح منها الألف لعلم المخاطب بها حيث يُؤمَن اللبس في استعمالها لغير الاستفهام فجاء قوله :"وإنّما تركوا الألف فى مَن، ومتَى، وهل، ونحوهن حيث أمنوا الالتباس"[31]، وإذا استُعملت هذه الأدوات لغير الاستفهام يجوز دخول ألف الاستفهام عليها واستدل بقوله تعالى:ٱآلآن □ □ □ □ □ □ □ □ بر □ □ بنبى بي تر □ □ تن تى تي □ً[32]حيث أدخلت ألف الاستفهام على(من) كونها الموصولة بمعنى(الذي) لا الاستفهامية.

وهذه القوة في الهمزة في الاستفهام منحتها سعة من التصرف في جملتها من دون غيرها من الأدوات، لذا حَسُن وقوع الاسم مرفوعاً إذا جاء بعده باتِّفاق العلماء -وإن كان المختار فيه النصب عملاً في الأصل في كون أن يليها فعلٌ - ولكن وجه الخلاف يكمن في الرافع لهذا الاسم فسيبويه يحسن رفعه بالابتداء وخبره الفعل بعده، وتبعه بذلك أبو عمر الجرمي ، وأبو حيان، أما الأخفش فيذهب إلى رفعه بفعل مضمر[33]. فعندما نقول: أزيدٌ ضربته، فالرافع لزيد فعل مضمر تقديره: (أضُرِب زيدٌ ضربته) عنده ومن تبعه في الرأي.

ويميل الباحث إلى رأي سيبويه في جواز الرفع بالابتداء، إذ إنَّ تقدير المحذوف فيه من التكلُّف ما ليس في الابتداء ، فمن باب أولى الابتعاد عن هذا التكلف إلى ما هو أيسر منه إذا لم يكن مخالفاً لقواعد النحو، وكذلك أنَّ الجملة الاسمية تَحصُل الفائدة منها، والاستفهام قد يكون عن الجملة الاسميَّة كاملةً لا عن الاسم الذي يلي ألف الاستفهام، فتحصل الفائدة من هذا الاستفهام الذي يطلب الفائدة أينما حلت سواء في الفعل، أم في الجملة الاسمية ؛لأنَّ الاسم وحده معلوم لدى السامع، فلا يستفهم عنه وحده [34].

5. رفع الاسم بعد الفعل المضمر المستعمل إظهاره

الإضمار من مصطلحات علمي النحو والبلاغة، وعلى الرغم من وجود خيط رفيع من الفرق بينه وبين الحذف فإنَّ هناك خلطاً وقع بينهما في تقديرات النحويين، وحسبنا ما نجده عند سيبويه في جمعه بين اللفظين على نية التقدير ذاته في المسألة الواحدة ، إذ عبَّر عنه بالإضمار تارة ، وبالحذف تارة أخرى، وتعدَّى ذلك إلى الجمع بينهما، من ذلك قوله في باب كم:"وزعمَ الخليلُ أنَّ قولهَم: لاهِ أبوك ولقيتُه أمسِ، إنما هو على: لله أبوكَ، ولقيتهُ أمس، ولكنَّهم حذَفوا الجارَّ والألفَ واللاَّمَ تخفيفاً على اللسانِ، وليسَ كلَّ جارٍّ يُضمَر؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحدٍ، فمن ثم قبُحَ، ولكنهم قد يُضمِرونه ويحذفونَهُ فيما كثُرَ من كلامِهِم، لأنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أحوجُ"[35].

ونظير ذلك عند ابن جني في حديثه عن بيان أنواع حذف الفعل إذ قال:"وذلك نحو قولِكَ: أزيدٌ قامَ؛ فـ(زيدٌ) مرفوعٌ بفعلٍ مُضمرٍ محذوفٍ خالٍ من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيدٌ، فلمَّا أضمرته فسَّرته بقولك: قامَ"[36] وكأنما الحذف والإضمار عندهم واحد.

وبيَّن السهيلي الفرق بينهما بقوله:"والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه"[37]، وعن طريق كلامه يتَّضح الفرق بينها، فمفهوم الاضمار يعني وجود معنىً مقدّر في الجملة غير مذكور لفظاً فعلاقته بالمعنى لا اللفظ ويختلف بذلك عن الحذف الذي يعني إسقاط لفظ ما من الجملة مع وجود قرينة تدل عليه.

وتنبه أبو حيان إلى الفرق بينهما عند تعليقه على كلام سيبويه المتضمن تشبيه (لات) بـ(ليس) حين قال فيها:" كما شبّهوا بها لاتَ في بعضِ المواضعِ؛ وذلكَ مع الحِين خاصّةً، لا تكونَ لاتَ إلّا مع الحينِ، تُضمِرُ فيها مرفوعاً وتَنصِبُ الحينَ؛ لأنّه مفعولٌ به، ولم تَمكَّن تمكُّنها ولم تستعملَ إلا مُضَمراً فيها؛ لأنَّها ليست كـ(ليس) في المخاطبةِ والإخبار عن غائبٍ، تقول لستَ (ولستِ) وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهباً، فتَبنِي على المبتدأ وتُضمِرُ فيه، ولا يكونَ هذا في (لاتَ) ، لا تقولُ: عبدُ الله لاتَ مُنطلقاً، ولا قومُكَ لاتوا منطلقينَ" [38]، يردّ أبو حيان معلقاً: " قول سيبويه (تضمر فيها مرفوعاً) لا يريد الإضمار حقيقة لأن الحرف لا يضمر فيه، وإنما يريد: يحذف المرفوع معها، وسماه إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظاً به، ويبين أن مراده بالإضمار الحذف قوله بعد ذلك: "ليست (لاتَ) كـ(ليس) في المخاطبةِ والإخبارِ عن غائبٍ، تقول: لستَ وليسوا، وعبدُ اللهِ ليسَ ذاهباً، فتبني على المبتدأ، وتضمر فيه، ولا يكون هذا في (لاتَ)، لا تقول: عبد الله لاتَ مُنطلقاً، ولا: قومُكَ لأتوا منطلقين". فهذا كله نصٌّ على أنَّه يريد بالإضمار: الحذفَ "[39].

وفي سياق الحديث عن إضمار الأفعال فإنَّ الفعل من جهة إضماره أو إظهاره داخل التركيب يقسم على ثلاثة أضربٍ أولها: أن يكون ظاهراً ،ولا يحسن إضماره ، وعلَّة ذلك أنَّه إذا أُضمِر لا دليل عليه في الجملة ومثَّل له سيبويه بقوله: " أن تنتهيَ إلى رجلٍ لم يكن فى ذِكرِ ضَربٍ ولم يخطُر ببالِهِ، فتقولُ: زيداً، فلا بدَّ لهُ

من أن تقول له: اضربْ زيداً، وتقول له: قد ضربتَ زيداً، أو يكونُ موضعاً يقبُحُ أن يُعرَّى من الفعلِ نحو أَنْ وقَدْ وما أشبه ذلك"[40].

وثانيهما إضمار الفعل وتُركَ إظهارُهُ ، وهو الذي يجري على الأمر والتحذير الذي مثله سيبويه لقوله:" وذلك قولك إذا كنتَ تحذر: إياك. كأنك قلت: إياك بح، وإيّاك باعِدْ، وإيّاك اتَّقِ، وما أشبه ذا "[41]. وعلى غيره [42] أما ثالثهما فهو الفعل المضمر وإظهاره مستعمل ويكون في المواضع التي يكون فيها المخاطب على بيّنة ممَّا تضمر ولا يجهله، ومن أمثلته عند سيبويه :" ألا طعامَ ولو تَمْرًا ، كأنك قلت: ولو كان تَمراً، وأتِني بدابّة ولو حِماراً، وإن شئت قلت: ألاَ طَعامَ ولو تمرٌ، كأنّك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ "[43] .

فالفعل مضمر بعد الحرف كما مبين في النص، ووجه الإضمار أن (لو) حرف جزاء يليها فعل لأنها شرط للماضي من الزمان لذا فهي تقتضي الفعل لاختصاصها به، وهو أولى من الاسم لخلو الأخير من دلالة الزمن، لذا يحذف للتخفيف من طول الكلام[44] والوجه في الاسم بعد الحرف المذكور عند سيبويه النصب ، وجوّز الرفع فيه ومسترسلا كلامه بقوله:"وأحسنُ ما يُضمَرُ منه أحسنُه فى الإظهار"[45] في إشارة يمكن أن نفهم منها أنه أقل استحساناً كما في النصب وإن كان جائزاً؛ لأن بقوله (ولو تمراً) بنصب الاسم يحذف الفعل المضمر (كان) مع اسمها الذي يكون بمنزلة الفاعل مع الفعل التام، أما إذا قلنا (ولوتمرٌ) فبتقدير(ولو كان عندنا تمر على إضمار كان وخبرها أو على تقدير (سقط الينا تمرٌ) بإضمار الفعل ومتعلقه وهو شبه الجملة وفي كلا الحالين فما بعد كان المضمر هو بمنزلة المفعول للفعل ، والفعل لا يدل على المفعول كما الفاعل لإمكانية استغنائه عن المفعول دون الفاعل ويعضده قول سيبويه: "وإذا أضمرتَ فأن تُضمِرَ الناصبَ أحسَن، لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ له أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون فى موضع خبره، فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ" لأنه عندما يضمر الاسم تضمر كان واسمها وهو الضمير المتصل المستكن فيها غير منفصل كما في الخبر فيكون الاضمار [46].

واستحسن ابن يعيش الرفع فيها، ولم يفصِّل القول في ذلك، إذ قال:" المنصوب بإضمار فعل، وقوله: (ولو تمرًا) يريد: (ولو كان تمرًا)، فـ (تمْرًا) منصوبٌ؛ لأنّه خبرُ (كان)، واسمُها مضمرٌ فيها. والتقديرُ: (ولو كان الطعامُ تمرًا)، لكن حذفتَ الفعل للعلم بموضعه، إذ كانت (لو) لا يقع بعدها إلّا فعلٌ لأنّها شرطٌ فيما مضى، كما أنّ (إنْ) شرطٌ فيما يستقبل، فلا يقع بعدها إلّا فعلٌ، ولو رفعتَ (التمر)، فقلت: (ولو تمرٌ)، لجاز أيضًا على تقدير فعلٍ رافعٍ ... ومثله (ايتني بدابّةٍ ولو حمارًا) على ذلك، أي: ولو كان حمارًا، ولو رفعتَ وقلت: (ولو حمارٌ)، لكان جائزاً حسناً على تقدير: (ولو وقع حمارٌ)"[47] .

وأحسب أنه بنى كلامه على جواز سيبويه له واستحسنه بحكم إنَّه في كلتي الحالتين (النصب والرفع) يتبع (لو) فعلٌ مضمرٌ فلا تخرج عن اقتضائها له وكذلك بنى رأيه بحسن وجه الرفع لأن كلا الوجهين (النصب والرفع) مسموع عن العرب[48] وورد هذا الضرب في قوله تعالى ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [49] فقد رفع الاسم (ذو) بعد الفعل؛لأن (كان) هنا تامة وأشارة سيبويه الى هذا المعنى حين فصّل الكلام في قوله (الناس مجزيون باعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ) بعد الحديث عن حسن إضمار الفعل الناصب لـ(خير) و(شر) الأوليتين قال:"وإن أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربيٌّ حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ... كأَنه قال: إن كان فى أعمالِهم خيرٌ فالذى يُجْزَوْنَ به خيرٌ. ويجوز أن تجعل إنْ كان خيرٌ على: إنْ وَقَعَ خيرٌ، كأنه قال: إن كان خيرٌ فالذى يُجْزَوْنَ به خيرٌ"[50].

فعلى ضوء تقدير سيبويه يكون الرفع من وجهين: إمَّاعلى إضمار(كان) الناقصة وخبرها، فيكون المعنى على تقدير: إن كان ممن تقاضون ذو عسرة ، أو تكون (كان) تامة بمعنى (وقع) ومرفوعها فاعل لها [51].

6. الابتداء بالنكرة من غير أن تسبق بوصف ونحوه

المبتدأ (وهو ما عَدِم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظيّاً من مُخْبَر عنه، أو وصفٍ سابق رافع ما انفصل وأغنى)[52] وقوله (أو وصف سابق رافع ماانفصل) هو أحد قسمي المبتدأ مثل:(أقائم أخوك) فالوصف(قائم) بمعنى الفعل أي أنَّه بمعنى (يقوم اخوك)، ولا يُخبر عنه إنَّما يسدُّ الفاعل بعده مسدَّ الخبر؛ لشبهه بالفعل ، واستغنى عن الخبر بالفاعل؛ لوجود المسند ، وهو المبتدا المشبه بفعله والمسند اليه ، وهو الفاعل لذا تمت الفائدة منه ، ولكي يكون هذا الوصف مبتدأً وما بعده فاعل يسد مسد خبره ينبغي اعتماده على شيء قبله جاء في الكتاب: " زعمَ الخليلُ (رحمه الله)أنّه يُستقبحُ أن يقولَ: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعلْ قائماً مقدَّماً مبنيّاً على المبتدإِ، كما تؤخرُ وتقدّمُ فتقول: ضربَ زيداً عمروٌ، وعمروٌ على ضرب مرتفع، وكانَ الحدُّ أن يكونَ مقدَّماً ويكون زيدٌ مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً، وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميميٌّ أنا... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيدٌ وقام زيد قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه " [53].

والمُعتمَد المذكور يكون إمَّا خبراً أو صفةً أو حالاً أو صلةً أو استفهاماً أو نفياً ، وفي حال لم يكن الوصف معتمداً جوَّزه على نية التقديم والتأخير، فيكون الوصفُ خبراً مقدَّماً وما بعده مبتدأ مؤخراً ويقبح مجيؤه في ما ذكر ، وعلة عدم الاستحسان هذا أن الوصف غير المعتمد يكون اسماً نكرة لا يجوز الابتداء به، لذا أشار إليه

بقوله (قبح لأنَّه اسم) [54] ، وباعتماده على الاستفهام وغيره فإنَّهم يُقرّبونه من الفعل، وتبعه فيه البصريون ما عدا الأخفش ، وهو ما حدا بأبي علي الفارسي إلى تبيين علةِ القُبح في قوله: "الكلام على ضَرْبين: فعل وفاعلٌ، ومبتدأ وخبر، وليس هذا كواحدٍ منهما، لأنه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعلُه، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلخُروجِه عن حَدِّ ما عليه الكلامُ قَبُحَ " [55] ، وخالفهم في ذلك الكوفيون في استحسان الوصف أن يكون اسماً دون اعتماده على شيء قبله؛لأنه يتواءم ومذهبهم في تقسيم الأفعال فهُم اختلفوا مع البصريين في فعل الأمر وأطلقوا بدلاً منه مصطلح (الفعل الدائم) الذي يدلُّ بناؤه على الثبوت والدوام وإذا ما استعمل استعمال الفعل دل على الماضي والمستقبل[56] ، واستحسنه الاخفش وتبعه ابن مالك[57] ومن الأمثلة على جواز مذهبهم قول الشاعر:

خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلاتك مُلْغيا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ[58]

وقول الشاعر: فخيرٌ نحن عند الناس مِنكم إذا الدّاعي المُثَوِّبُ قال: يا لا [59]

ولا يمكن التقديم والتأخير الذي ذكره سيبويه عند من خالف مذهبه ؛ لأن فيه فصلاً بالمبتدأ المؤخرِ بين أفعل التفضيل (خير) وحرف الجر (من) وهما كالمضاف والمضاف اليه من جهة عدم إمكانية الفصل بينهما بمبتدأ ، وأما الضمير (نحن) فلا فصلَ فيه؛ لأنه فاعل للوصف فهو كالجزء منه ، حيث قال : " فخيرٌ مبتدأ، ونحن فاعل، ولا يكون "خير" خبرا مقدما، ونحن مبتدأ، لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل (نحن) مرتفعاً بـ(خير) على الفاعليَّة لم يلزم ذلك، لأن فاعل الشيء كجزء منه"[60] . وقدّره الفارسي على أن المبتدأ محذوف تقديره نحن و(خير) خبره و(نحن) المظهر تأكيد للمبتدأ المحذوف من باب توكيد المضمر بالمظهر وهنا لا يفصل بينهما بأجنبي، وهو نحن، فلا يكون حينئذ أيضاً فصلاً بأجنبي[61]، وأحسب أن هذا التأويل البعيد يعقد المسألة أكثر مما يجد لها حلّا ولا سيما أنَّ في الكلام ما يغني عن هذا التقدير وهو الضمير البارز(نحن).

وكانت للمحدثين وقفاتٌ على مذاهب القدماء وآرائهم ، فبعضهم يميل في حكمه على مسألة ما إلى ظاهرها بعيداً عن التكلُّف والتصنُّع والتقديرات التي تشتِّت ذهن القارئ ، وعلى ضوء ذلك ذهبَ الدكتور مهدي المخزومي الذي انتهى بتقسيمه للافعال إلى فعلٍ ماضٍ وفعلٍ مضارعٍ وفعلٍ دائمٍ على أساس أنَّ (فاعل) و(مفعول) من أبنية الفعل الدائم الذي هو من اقسام الفعل[62] ويتساوق هذا مع مذهب الكوفيين المذكور سابقاً. وذهب الدكتور محمود سليمان ياقوت مذهبَ الكوفيين والأخفش عادّاً إياه أوضح الوجوه وأبسطتها دونما تكلفٍ أو تعقيدٍ ومُستهجناً تأويلات البصريين فيه مما أوصلته لأن يكون (غريباً ممجوجاً) لخلوه من الوضوح والبساطة على حد وصفه[63].

وإذا أردنا النظر الى المسألة من باب التيسير فيمكن القول بمقبولية مذهب الأخفش وجوازه ، وذلك بحمله على أن يكون واحداً من مسوغات الابتداء بالنكرة، إذ بدأت هذه المسوغات التي ذكرها ابن مالك وزيدت فيما بعده حتى قاربت الأربعين موضعاً ، فكما اجتهد هؤلاء في اتّساع هذه المسوغات فقد رأى الاخفش جعله مسوغاً للابتداء بهذا الوصف النكرة ، ويمكن الاستدلال كذلك على استحسانه عن طريق علاقة الإسناد التي ذكرناها في الجملة وما تؤول إليه من فائدة ، فالوصف المذكور مع فاعله يكون جملة متضمنة لركني الإسناد وذات فائدة يحسن السكوت عليها.

خاتمة البحث:

وفي نهاية الكلام عن الوجه الحسن في الأسماء المرفوعة خلص البحث إلى النتائج التالية:

1. أن الحسن مرتبة من مراتب إجازة الكلام عند العرب ، وآلية من آليات الترجيح النحوي.
2. قد يتدخل الذوق اللغوي والبلاغي لنحوي معين فيستحسن معه وجهاً من الوجوه لا يتوافق فيه مع الآخرين لتباين ملكة كل منهم .
3. أحيانا يكون الوجه الذي يُعدّ الحد أو القياس باتفاق النحويين هو الوجه الحسن ذاته، وهذا يعني أنَّ مرتبة الحُسن لا تكون بدرجة أقل من الصحيح المجمع عليه في كلَّ الأحوال.

هوامش البحث

---

(1) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 18/1 والاقتراح في أصول النحو :80

(2) توجيه اللمع :106

(3) الكتاب :54/1

(4) سورة الإخلاص: الاية/4

(5) ينظر: البديع في علم العربية :472/1

(6) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:289/1

(7) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:290/1 وما بعدها

(8) ينظر: شرح ابن عقيل: 227/1

(9) الكتاب:81/1

(10) ينظر: أمالي ابن الشجري :131/3

(11) دلائل الاعجاز: 107/1

(12) الايضاح في علل النحو: 137 وينظر معاني النحو 131/2

(13) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي :375/1 وعلل النحو :311

(14) ينظر الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية :25 وما بعدها

(15) سورة فصلت: الاية/17

(16) روى الطبري ان الرفع قراءة عامة القراء أما النصب فقراءة عبد الله بن إسحاق، ينظر جامع البيان في تأويل القران: 449/21

(17) الكتاب:107/1

(18) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي :428/1

(19) ينظر: الكتاب :232/4

(20) الكتاب:107/1

(21) ينظر المقتضب:178/3

(22) سورة الروم: الاية/25

(23) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي :430/1

(24) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:1939/4

(25) شرح كتاب سيبويه للسيرافي :430/1

(26) سورة الروم:الآية/36

(27) شرح كتاب سيبويه للسيرافي :430/1

(28) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:404/1

(29) الكتاب : 99/1

(30) ينظر شرح التسهيل :110/4

(31)الكتاب : 99/1

(32) سورة فصلت: من الاية40

(33) ينظر شرح المفصل :216/1–217

(34) ينظر شرح الرماني للكتاب:235/1

(35) الكتاب:163/2

(36) الخصائص:382/2

(37) نتائج الفكر في النحو: 127

(38) الكتاب:57/1

(39) التذييل والتكميل:290/4

(40) الكتاب: 297/1

(41) المصدر نفسه: 273/1

(42) ينظر المصدر نفسه: 290/1

(43) المصدر نفسه: 269/1

(44) ينظر أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:253/1

(45) الكتاب:269/1

(46) ينظر شرح الكتاب للسيرافي:2/ 157 والكتاب: 1/ 269

(47) شرح المفصل:89/2

(48) ينظر الكتاب: 268/1

(49) سورة البقرة: من الاية/280

(50) الكتاب:259/1

(51) ينظر معاني القرآن للاخفش:203/1–204

(52) شرح التسهيل:267/1

(53) الكتاب: 127/2

(54) ينظر شرح السيرافي :458/2

(55) التعليقة على كتاب سيبويه:281/1

(56) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه :116–117

(57) ينظر شرح التسهيل 274/1

(58) البيت لشاعر من طي ولم يعينه أحد من النحاة : يتظر أوضح المسالك:191/1 وشرح ابن عقيل :195/1 وتمهيد القواعد :864/2

(59) البيت للشاعر الجاهلي زهير بن مسعود الضبي، ينظر الخصائص:277/1 وشرح ابن عقيل:194/1

(60) شرح التسهيل: 274/1

(61) ينظر كتاب الشعر:272

(62) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه :119

(63) ينظر ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: 148

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- الاقتراح في أصول النحو: السيوطي جلال الدين (المتوفى: 911هـ) قدم له: علاء الدين عطية الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة الثانية، 2006 م ، عدد الأجزاء: 1.
- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: د ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات 1986
- أمالي ابن الشجري: (ت 542هـ) المحقق: الدكتور محمود الطناحي نشر: مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة: الأولى- 1991م، عدد الأجزاء: 3
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ) تحقيق يوسف محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت337 هـ) تحقيق :د مازن المبارك ،نشر: دار النفائس - بيروت الطبعة: الخامسة -1986م.
- البديع في علم العربية : مجد الدين أبو السعادات الجزري ابن الأثير(ت606 هـ)تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين ، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، 1420 هـ
- التذييل والتكميل: الأندلسي أبو حيان المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم دمشق ،الطبعة: الأولى
- التعليقة على كتابِ سيبويهِ: الحسن بن أحمد الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تحقيق: جمع من المحققين، الناشر: دار السلام للطباعة ، الطبعة الأولى: -2007م.
- توجيه اللمع : احمد بن الحسين بن الخباز ، تحقيق: أ. د. فايز زكي _جامعة الأزهر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر – مصر ، الطبعة: الثانية، 1428 هـ - 2007 م عدد الأجزاء: 1.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت:392هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني (ت:471هـ) ،تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - ،الطبعة: الثالثة -1992م
- شرح ابن عقيل : ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ابن عقيل (ت769هـ) ، تح: محمد محيي الدين ، نشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، الطبعة العشرون 1980 م
- شرح المفصل: : يعيش بن علي بن يعيش محمد بن علي، أبو البقاء ابن يعيش (المتوفى: 643هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى،2001
- شرح تسهيل الفوائد: : محمد بن عبد الله، ابن مالك ، جمال الدين (ت: 672هـ) ، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون ، نشر: هجر للطباعة الطبعة: الأولى (1990م)
- شرح كتاب سيبويه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، تحقيق:أ. د شريف النجار، تقديم:أ.د عياد عيد الثبيتي ، دار السلام للطباعة والنشر
- شرح كتاب سيبويه: الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي (ت368 هـ) ، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، 2008 م
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: الدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ، 1994.
- علل النحو: محمد بن عبد الله ، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) ، تحقيق : محمود جاسم الدرويش ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض- الطبعة: الأولى 1999م
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د مهدي المخزومي، الناشر: دار الرائد العربي بيروت –لبنان
- كتاب الشعر: أبو علي حسن بن أحمد الفارسيّ (ت: 377هـ) المحقق: الدكتور محمود الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الأولى، - 1988 م ، عدد الأجزاء: 1 .
- الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الثالثة 1988 م
- معاني القرآن: أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة
- معاني النحو: : د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790 هـ)
- المقتضب: محمد بن يزيد ، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت
- نتائج الفكر في النحو: السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 581هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ط1: 1992م ، عدد الأجزاء: 1

المستخلص باللغة الانكليزية

Summary:

This study addresses the phenomenon of "beautiful face in raised nouns" from an analytical grammatical perspective, highlighting the grammatical aspects whose selection is considered desirable in terms of grammatical, rhetorical, or contextual beauty. The study aims to demonstrate the criteria that make one grammatical aspect of raising a noun preferable to another, in any grammatical context, whether as a subject, a noun, a predicate, or otherwise.

The researcher relied on an analytical approach based on tracing the examples of grammarians who mentioned the place of beauty in their texts, often supporting them with examples from the Holy Qur'an and Arabic poetry. He analyzed these examples in light of the views of ancient grammarians, sometimes resorting to the views of modern grammarians and demonstrating the extent of their agreement or disagreement with those of modern grammarians.

The study concluded that "beautiful face" is not always the most popular or widespread concept; rather, it may be linked to the beauty of the structure, the coherence of meaning, or the eloquence of expression**.**